



مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية  
التقييم الدولي الموحد (ISSN) : 2661-7641  
التقييم الإلكتروني الموحد (E-ISSN) : 2716-8107  
مجلة (3)، عدد خاص أبريل 2020 / ص: 41-60



البنوك الإسلامية تستحدث برامج تمويلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-بنك  
إسلام ماليزيا (برنامج الأنصار مثالا)-

Islamic Banks Introduce Financing Programs for Small and Medium Enterprises-  
Bank Islamic Malaysia (Al Ansar Program –Example)-

خديجة عرقوب<sup>1</sup> \* إيمان بن محمد<sup>2</sup>

[khadidjaarkoub@gmail.com](mailto:khadidjaarkoub@gmail.com) ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة-الجزائر،<sup>1</sup>

[Imane\\_benmohamed@yahoo.fr](mailto:Imane_benmohamed@yahoo.fr) ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة-الجزائر،<sup>2</sup>

تاريخ النشر: 2020/04/30

تاريخ القبول: 2020/04/22

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا التحديات التمويلية، ثم ابراز علاقة التمويل الإسلامي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم أسباب تفضيل هذه المؤسسات للمالية الإسلامية. ومن خلال دراسة حالة بنك اسلام ماليزيا بينت الدراسة أن البنوك الإسلامية تولي اهتماما خاصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استحداث برامج تمويلية خاصة بها. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى ضرورة الإهتمام أكثر بالبرامج التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البنوك الإسلامية لما تمتلكه من قدرات وخصائص مميزة، واقترحت الدراسة المزيد من الإبداع والإبتكار في الأدوات والصيغ التمويلية الإسلامية لخدمة الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تمويل اسلامي، برنامج الأنصار، بنوك اسلامية، بنك اسلام ماليزيا

تصنيف (JEL): G2, G21, G 32

## Abstract

This aim of this study is to clarify the most important challenges faced by SMEs, especially financing challenges. Then, it highlights the relationship of Islamic finance with small and medium enterprises and shows the main reason of these institutions preference for the Islamic finance.

According to Bank Islam Malaysia, the study shows that Islamic banks give a special attention to small and medium enterprises by the development of their own financing programs.

Finally, the study concludes that more attention should be given to financing programs for small and medium enterprises at the level of Islamic banks, because of its distinctive capacities and characteristics. It also suggests for more creativity and

innovation in Islamic financing tools and formulas to serve the financing needs of small and medium enterprises.

**Keywords:** Small and Medium Enterprises, Al Ansar Program, Islamic Finance, Islamic Banks, Bank Islam Malaysia.

**JEL classification:** G2, G21, G 32

## مقدمة

كثير الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعن أهميتها الإقتصادية والإجتماعية منذ فترة من الزمن، وازداد الإهتمام بهذا النوع من المؤسسات التي أضحت عاملا أساسيا ومساهما كبيرا في نمو العديد من الإقتصاديات خصوصا الناشئة منها. فهي تحتل نسبة تتعدى الـ 80% من اجمالي المؤسسات في العديد من الدول، وتوظف كذلك نسبة تتجاوز الـ 60% من اليد العاملة، وتعمل على تغذية السوق الوطنية بالمنتجات المحلية، وتساهم في دعم الإنتاج المحلي وترقية الصادرات الوطنية، بالرغم من التحديات التي تواجهها في تحقيق ذلك.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإن زاد الإهتمام بها، إلا أن هذا لا ينفي ما تواجهه في الواقع من عراقيل خصوصا ما يتعلق بمسألة الحصول على التمويل المصرفي، في ظل غياب سوق مالية خاصة بها. فالبنوك لا تخصص برامج خاصة موجّهة لتلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تفضل التعامل مع المؤسسات الكبيرة بدل التعامل معها وذلك لعدة أسباب؛ كالثقة في ملاءة المؤسسات الكبيرة والقدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية في المواعيد المتفق عليها مقابل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا حجم الضمانات المقدمة من قبل المؤسسات الكبيرة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لأسباب أخرى قد تكون ادارية أو قانونية وغيرها.

وعليه فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجدت نفسها في مأزق حقيقي غالبا ما يعيق نموها واستمرارها، فلا أحد ينكر أهمية الأموال لقيام واستمرار أي مشروع، وقد أدركت البنوك الإسلامية هذا المأزق، وانطلاقا منه وانطلاقا كذلك من خصائص المالية الإسلامية ومميزاتها، بدأت بعض البنوك الإسلامية في استحداث الصيغ والأدوات الإسلامية وفي وضع برامج تمويلية مخصصة بالدرجة الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لدعمها وتحفيزها من جهة، ولتوسيع نشاطات المالية الإسلامية من جهة أخرى نظرا للطلب المتزايد عليها في السوق الدولية.

من خلال هذه الورقة البحثية، تم اختيار كحالة للدراسة، أحد البنوك الإسلامية الماليزية التي خصصت بعض من نشاطها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، من

باب الإستفادة من هذه التجربة التي يمكن أن تعمم على مختلف البنوك الإسلامية وحتى غير الإسلامية، والتي الهدف الأول منها هو استحداث برامج تمويلية موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، تساعد على تجاوز العراقيل المالية التي طالما وقفت عائقا أمام نجاحها.

◀ الإشكالية: مما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن أن تساهم البنوك الإسلامية في تخفيف العراقيل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة عليه يمكن الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما أسباب زيادة الطلب على التمويل الإسلامي؟
- ما آفاق التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ◀ فرضية الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضية التالية: تساهم البنوك الإسلامية في تخفيف العراقيل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستحداث برامج تمويلية خاصة بها.
- ◀ أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:
- الوقوف على أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا المالية منها؛
- دراسة واقع المالية الإسلامية وعلاقة هذه الأخيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الإستفادة من تجارب بعض البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ◀ منهجية الدراسة: تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لجمع المعلومات والبيانات والأرقام للجانبين النظري والتطبيقي، وتحليلها تحليلا منطقيا متسلسلا ووافيا للوصول للنتائج المطلوبة، وقد تم الإستعانة بأداة دراسة حالة لتحقيق ذلك.
- ◀ محاور الدراسة: للإجابة عن اشكالية الدراسة تم تقسيم هذه الورقة البحثية لثلاث محاور كمايلي:

- المحور الأول/لمحة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المحور الثاني/ علاقة التمويل الإسلامي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المحور الثالث/ دراسة حالة بنك اسلام ماليزيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## المحور الأول/ لمحة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

### 1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تبين القراءات المتعددة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنه لا يوجد تعريف موحد بين مختلف الدول والمؤسسات الدولية أو حتى المفكرين الإقتصاديين والكتاب، أو العاملين في القطاع الصناعي، بل أن تعريفها يختلف من بلد لآخر ومن مؤسسة دولية لأخرى، ومن قطاع صناعي إلى آخر. وتنطلق كل جهة في ذلك من معايير معينة ووجهة نظر مختلفة لهذا النوع من المؤسسات. ومن المعايير المتبعة لتصنيف هذه المؤسسات: عدد العمال، حجم رأس المال، حجم المبيعات..

وعليه فالإختلافات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتد بين ثلاث جهات هي: تعريفات المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، هيئة الأمم المتحدة؛ تعريفات القوانين الوطنية كالقانون الجزائري، القانون التركي، القانون الأمريكي؛ تعريفات القطاع الصناعي أي حسب نوع الصناعة؛ صناعة تحويلية، صناعة تركيبية، صناعة خدماتية... ولهذا ارتأينا أخذ بعض التعريفات كما يلي:

✓ **تعريف المشرع الجزائري:** جاء في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، المادة 05 منه تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كما يلي: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

— تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

— لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري". (المادة 05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 10 يناير 2017، ص: 05)

✓ **تعريف البنك الدولي:** إن البنك الدولي يستخدم ثلاث معايير كمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي: عدد الموظفين، مجموع الأصول بالدولار الأمريكي، والمبيعات السنوية بالدولار الأمريكي. حيث المؤسسة عليها أن تستوفي المعيار الكمي عدد الموظفين ومعيار مالي واحد على الأقل، ليتم تصنيفها على أساس مؤسسة مصغرة، مؤسسة صغيرة، أو مؤسسة متوسطة وذلك كما يلي:

الجدول رقم (01): معايير تصنيف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

معايير المؤسسة (3/2)	عدد الموظفين	مجموع الأصول	أو مجموع المبيعات السنوية
المتوسطة	>50 ; ≤ 300	> \$ 3 000 000 ; ≤ \$ 15 000 000	> \$ 3 000 000 ; ≤ \$ 15 000 000
الصغيرة	>10 ; ≤ 50	> \$ 1 00 000 ; ≤ \$ 3 000 000	> \$ 1 00 000 ; ≤ \$ 3 000 000
المصغرة	<10	≤ \$ 1 00 000	≤ \$ 1 00 000

المصدر: **Gentrit Berisha, Justina Shiroka Pula, Defining Small and Medium Enterprises: a critical review, Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences, IIPCCCL Publishing, Tirana-Albania, Vol 1 No 1, March 2015, p: 19.**

اذن فكما نلاحظ لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها عديدة ومتنوعة.

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة المتوسطة بجملة من الخصائص من بينها: (بن لكحل، 2013، ص: 04)

- انخفاض تكلفة العمالة نظرا لإستخدامها تقنيات إنتاجية أقل تعقيدا أو أقل كثافة رأسمالية؛
- المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات نظرا لسرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات والتي تمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية؛
- سهولة الإنتشار والتأسيس نظرا لصغر حجم رأسمالها وسهولة إنشائها، إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد الدراسات وكذا انخفاض المصروفات الإدارية وسهولة هياكلها التنظيمية؛
- سهولة القيادة والإدارة والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه العاملين، وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل المشروعات؛
- الجمع بين الإدارة والملكية حيث صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون مديره ومن ثم التمتع بالإستقلالية في الأداء؛

- انخفاض حجم الإنتاج، الأمر الذي يقلل من تكاليف وأعباء التخزين؛
- 3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة تبرز من خلال الفوائد الجمة التي تقدمها هذه المؤسسات للإقتصاد والمجتمع معا كمايلي:
- المساهمة في زيادة حجم الصادرات والواردات؛
- دعم المؤسسات الكبيرة بتوفير بعض المنتجات والمواد الداخلة في الإنتاج لهذه المؤسسات؛
- المساهمة في دعم الناتج الوطني والنهوض بالسوق المحلية وتطوير الإقتصاد الوطني؛
- المساهمة في تحقيق التوازن في التنمية على مستوى الوطن؛
- المساهمة بشكل كبير وفاعل في إيجاد الوظائف الجديدة في الإقتصاد ومساعدة الدول والحكومات في حل مشكلة البطالة؛
- تعتبر مصدرا هاما للتجديد والإبتكار والإبداع: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بجهودها الحديثة لتطوير المنتجات سواء كانت سلع أو خدمات أو تحسينها أو تطوير استخدامات جديدة لها؛ (هدار، 2012، ص: 41)
- 4. التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات أهمها: التحديات التأسيسية، التحديات المالية كالحصول على قروض من البنوك سواء بهدف التأسيس أو التوسع، تحديات المنافسة، تحديات التكنولوجيا الحديثة، تحديات اليد العاملة الخيرة والمؤهلة، تحديات تسويق المنتجات، عدم المعرفة الكاملة للسوق، وغيرها...، لكن ما يهمنا هنا هو التحديات والعراقيل التمويلية التي قد تؤدي إلى عدم رؤية العديد من المشاريع والمؤسسات النور، أو إلى عدم توسعها واستمرارها وبالتالي خروجها من السوق في فترة قصيرة بعد انشاءها.
- فكما هو معروف فإن غالب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد في مرحلة الإنطلاق والتأسيس على الأموال الخاصة، وأموال أفراد العائلة أو بعض الأصدقاء، ولهذا يغلب الطابع العائلي على هذا النوع من المؤسسات، والسبب في ذلك كما سبق الذكر هو ما تواجهه هذه المؤسسات من صعوبات في الحصول على التمويل من مصادر أخرى على رأسها البنوك التقليدية وهذا لعدة أسباب أهمها مايلي:
- تعقد وتعدد اجراءات الحصول على القروض؛

- ارتفاع تكاليف التمويل (سعر الفائدة):
- اشتراط ضمانات عقارية أو عينية قد لا تكون في متناول الجميع:
- الإهتمام أكثر بتلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك يعني انعدام ثقة البنوك بقدرة هذه الأخيرة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المتفق عليه، والخوف من المخاطرة لنقص المعلومات والضمانات الكافية:
- عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وعليه فإن علاقة الدائن بالمدين شكلت عائقا حقيقيا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جعلت بعضها يفكر في إيجاد علاقة أكثر مرونة وأكثر تفاعلا مع المتطلبات التمويلية الحقيقية لهذه المؤسسات، فكانت علاقة المشاركة التي هي أساس التمويل الإسلامي هي البديل والمحفز والداعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث شهدت المالية الإسلامية اقبالا من العديد من المتعاملين في السنوات الأخيرة من بينهم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن العديد من البنوك الإسلامية أدركت ضرورة الإهتمام بهذا النوع من المؤسسات لذلك خصصت بعض هذه البنوك برامج تمويلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما سنرى لاحقا.

#### المحور الثاني/ علاقة التمويل الإسلامي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

##### 1. واقع المالية الإسلامية في العالم:

تشير المالية الإسلامية إلى المالية التي: "تقدم خدمات مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تحظر الفائدة (الربا)، والمنتجات التي يكتنفها عدم اليقين (الغرر)، والقمار (الميسر)، وكذلك تمويل الأنشطة الضارة بالمجتمع. ويتطلب من الأطراف المتعاملة بها احترام هذه المبادئ وحرمة العقود، ويجب أن تركز المعاملات الإسلامية على الأنشطة الإقتصادية الحقيقية وتقاسم المخاطر". (Kammer, Norat, and others, 2015, P:09)

لقد اتسع نطاق تقديم خدمات القطاع المالي الإسلامي من مجرد نظام يستقبل الودائع ويقدم التمويل للأفراد في أوائل التسعينات من القرن الماضي، ليشمل اليوم مجموعة متنوعة من الحلول المقدمة للشركات وخدمات الأفراد والحلول المصرفية الإستثمارية إلى جانب أسواق مال إسلامية وأسواق تأمين تكافلي نشطة. وفي حين كانت تركز الصناعة بكثافة على المناطق التي يغلب عليها السكان المسلمون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبعض البلدان الآسيوية مثل:

ماليزيا وباكستان وإندونيسيا وبنجلاديش، خلال التسعينيات من القرن الماضي، توسعت ليتجاوز حجمها الآن 2 تريليون دولار أمريكي بوجود بارز في ما يصل إلى أكثر من 70 دولة مع أكثر من 600 مؤسسة مالية تقدم العديد من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

إن المالية الإسلامية بقطاعاتها المختلفة؛ القطاع المصرفي، السوق المالي، الصناديق الإسلامية وقطاع التكافل متواجدة في كافة أنحاء العالم، بين ما هو قائم فعلا ومجسد على أرض الواقع ويعمل جوهريا، وبين ما هو في طريقه للتجسيد من خلال سن وصياغة قوانين وتشريعات تنظم هذه الصناعة، في حين لا تزال في مناطق أخرى تحت قيد الإستكشاف المفاهيمي والدراسة، وهذا يدل على أن المالية الإسلامية لم تعد مقتصرة فقط على الدول الإسلامية أو على منطقة معينة، بل أنها امتدت في مختلف القارات بفضل الجهود المبذولة من قبل الهيئات المختصة المحلية والعالمية.

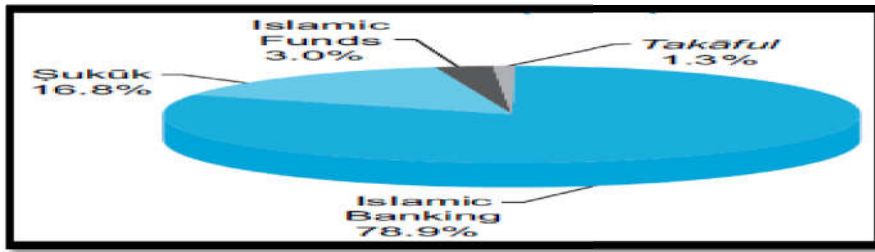
إن قطاع الخدمات المالية الإسلامية العالمية قد شهد نموا بطيئا في النصف الأول من عام 2016، حيث قدر إجمالي قيمة الصناعة المالية الإسلامية في قطاعها الرئيسية الثلاث (البنوك، أسواق رأس المال، والتكافل) بـ 1.89 تريليون دولار أمريكي، ويرجع هذا النمو البطيء بدرجة كبيرة إلى تعديل قيمة الأصول المصرفية الإسلامية بالدولار الأمريكي، على خلفية انخفاض أسعار الصرف في أسواق البنوك الإسلامية مثل: ماليزيا، تركيا، أندونيسيا، إيران. حيث سجلت أصول البنوك الإسلامية العالمية قيمة 1.493 تريليون دولار أمريكي مقابل 1.496 تريليون دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2014. (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2017, 2017, p: 07)

توقعت دراسة عن مركز الهدى للصيرفة والإقتصاد الإسلامي صدرت في دبي عام 2017، أن يصل حجم الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى 2.7 تريليون دولار بنهاية العام، في حين سيصل الحجم الإجمالي للتمويل الإسلامي إلى 3 تريليونات دولار بحلول عام 2020. (اللبايدي، 2017)

إن قطاع البنوك الإسلامية يستمر في السيطرة على الصناعة المالية الإسلامية حيث يمثل 78.9% من أصول هذه الصناعة كما يتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): توزيع قطاعات الصناعة المالية الإسلامية لعام 2016





المصدر: ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT: Services Board, May 2017, P: 07. 2017, Islamic Financial  
<http://www.ifs.org/docs/IFSB%20IFSI%20Stability%20Report%202017.pdf>

حيث نلاحظ من خلال الشكل توزيع قطاعات الصناعة المالية الإسلامية التي كما سبق الذكر تسيطر عليها البنوك الإسلامية بنسبة مرتفعة 78.9%، ثم تأتي صناعة الصكوك بنسبة 16.8%، ثم الصناديق الإسلامية بنسبة 3%، ثم صناعة التكافل بنسبة 1.3%. وهذا يوضح أن البنوك الإسلامية لا تزال تستهدف العديد من المتعاملين مقارنة بباقي الخدمات المالية الإسلامية. خصوصا وأنها تحرص دائما على تقديم الجديد من الأدوات والصيغ والإبتكار في منتجاتها بهدف الوصول لأكبر فئة مجتمعية ممكنة.

ونشير إلى أن قطاع البنوك الإسلامية شهد تناميا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث سنة 2013 وصل عددها إلى حوالي 500 مصرف في 60 دولة. وقدر رصيد التمويل بالبنوك الإسلامية 1 تريليون و200 مليار دولار، إلى جانب ما لا يقل عن 330 بنك تقليدي يقدم منتجات مصرفية إسلامية، وبلغ رصيد التمويل بتلك البنوك 300 مليار دولار. (البنوك الإسلامية تتحدى الربا.. نجاح عالمي.. وعقبات في الجزائر، موقع اليوم، 2014) وبحلول عام 2015 وصل عدد البنوك الإسلامية في العالم إلى 800 مؤسسة مصرفية، لا سيما بعد أن أطلقت الإمارات العربية المتحدة مبادرة (دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي) وبلغ حجم الصناعة المصرفية الإسلامية حوالي 2 تريليون دولار مقابل 1.7 تريليون دولار تم تسجيلها نهاية 2014. وتم التوقع أن تحقق أصول قطاع المصرفية الإسلامية نموًا تبلغ قيمته 3.4 تريليون دولار بحلول 2018. (محمد صلاح، 2014)

وتعد أكبر عشر بلدان من حيث الأصول المصرفية الإسلامية: السعودية وماليزيا والإمارات والكويت وقطر وتركيا والبحرين واندونيسيا وبنجلاديش وباكستان. حيث تمتلك نحو 91% من الأصول المصرفية العالمية (باستثناء إيران).

ويشير خبراء إلى أن هناك أربع عوامل ستكون حاسمة في دعم أداء قطاع المصارف الإسلامية وتنافسيتها مقابل البنوك التقليدية، وهي: التركيز على خدمة العملاء، تعزيز الكفاءة التشغيلية، تعزيز الابتكار، وارساء هيكلية متينة لممارسات الحوكمة.

## 2. أسباب زيادة تفضيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمالية الإسلامية:

تباين وتعدد أسباب اقبال وزيادة تفضيل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمالية الإسلامية بين أسباب عدة كمايلي:

✓ **خصائص المالية الإسلامية:** تتميز المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص تجعلها تستقطب العديد من المستثمرين وخصوصا أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فالمالية الإسلامية هي مالية أخلاقية تحظر أي أنشطة اقتصادية لا تتوافق مع المعايير الأخلاقية وذلك تماشيا مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تدعو لذلك، كما تحرم كل ما فيه مضرة للطرفين المتعاملين في العملية التمويلية.

✓ **التمويل المتنوع:** تقدم المالية الإسلامية حلولا تمويلية للعديد من القطاعات منها: تمويل البنية التحتية وتمويل الشركات والأفراد والحلول الإستثمارية الأخلاقية للمستثمرين من المؤسسات والأفراد والتمويل التجاري للتجارة الدولية بالإضافة إلى خدمات التأمين الإسلامي (التكافل)، من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات تتوزع ما بين أدوات المشاركات، أدوات المعاوضات، أدوات التكافل والتضامن، وذلك لمختلف الكيانات، وهذا ما استقطب العديد من المتعاملين خصوصا الأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **الإلتزام الديني:** تشير التقديرات إلى أن هناك ما يزيد عن 50 مليون تقريبا من البالغين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتجنب المؤسسات المالية التقليدية لأسباب دينية. وعلى هذا النحو، يزداد الطلب على قطاع المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أو ما يعرف بسوق الحلال. وفي إطار خلق وترسيخ هذه الصناعة تبذل جهود كبيرة من قبل المختصين، كجزء من رؤية أوسع نطاقا تهدف إلى خلق اقتصاد إسلامي عالي، يستخدم أدوات مالية إسلامية تكون أكثر توافقا مع الشمولية في عملياتها. (بنك نيجارا ماليزيا، 2014، ص ص: 3-4)

✓ **عراقيل التمويل التقليدي:** رغم ما يقدمه التمويل التقليدي من تحفيزات تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن ارتفاع تكاليف التمويل المتمثلة في ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الممنوحة لهذه المؤسسات، إضافة إلى كثرة الضمانات المطلوبة اتجاه هذه القروض، جعل نسبة معتبرة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحجم عن

التعامل مع البنوك التقليدية وتبحث عن مصادر تمويلية أخرى أقل تكلفة وأقل خطرا وأكثر ملاءمة وشمولية لمختلف المشاريع المقترحة كالتمول الإسلامي.

### 3. آفاق المالية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بعد الإقبال الذي شهدته المالية الإسلامية ولا تزال تشهده لحد الآن، ومع آفاق النمو المتوقع لهذه الصناعة مستقبلا، فإن التنوع في خدماتها والإبتكار والإبداع في منتجاتها هو هدف المالية الإسلامية، لمقابلة الطلب المتزايد على خدماتها، خصوصا من قبل الأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذين وجدوا في هذه المالية منفذا لدعم مشاريعهم ورؤيتهم النور في ظل بيئة الأعمال التي تحتد فيها المنافسة وتشتد.

إن العديد من البنوك الإسلامية اليوم قد أصبحت تخصص برامج تمويلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعدما أدركت ضرورة الإهتمام بهذا النوع من المؤسسات التي وجدت عراقيل كثيرة في البنوك التقليدية، إضافة إلى أن البنوك الإسلامية أيقنت أنها مطالبة أكثر بتفعيل دور أدوات المشاركات كالمشاركة والمضاربة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن المشاركة خصوصا المنتهية بالتمليك أداة تمويلية تناسب كثيرا هذا النوع من المؤسسات وكفيلة بتحقيق أهداف الطرفين؛ البنك الإسلامي والمؤسسة الممولة معا.

### المحور الثالث/ دراسة حالة بنك اسلام ماليزيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعد ماليزيا من الدول الرائدة في مجال المالية الإسلامية بمختلف قطاعاتها، وقد أبدعت في خدمة مختلف طالبي التمويل المسلمين منهم وغير المسلمين، الأفراد منهم والمؤسسات سواء الكبيرة الحجم أو الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يبينه أول بنك اسلامي تم تأسيسه في ماليزيا.

#### 1. بنك اسلام ماليزيا (التعريف بالبنك):

بنك اسلام ماليزيا بيرهاد **BANK ISLAM MALAYSIA BERHAD (BIMB)** هو أول بنك إسلامي ماليزي تأسس في 1 جويلية 1983م، وجاء لمساعدة المجتمع الماليزي المسلم ثم عامة المواطنين الماليزيين. وقد بدأ في العمل برأس مال قدره 500 مليون رينجيت ماليزي وبإدارة 30 موظفا، وقد منح بعض الإمتيازات من قبل البنك المركزي الماليزي (**Bank Negara Malaysia**)، منها ألا يسمح بترخيص انشاء أي بنك اسلامي في ماليزيا خلال عشرة سنوات حتى تقف هذه التجربة على قدميها. (الموقع الرسمي لبنك اسلام ماليزيا) وبعد نجاح هذه التجربة المميزة فُتحت الأبواب أمام بقية البنوك الإسلامية في ماليزيا. أما الآن فإن بنك اسلام ماليزيا يضم أوسع شبكة

مصرفية في ماليزيا بـ 145 فرعاً و1 124 خدمة ذاتية على المستوى الوطني، وبـ 4 559 موظفاً.

(PRESERVING VALUES ANNUAL REPORT 2016, BANK ISLAM, p: 05)

وفيما يلي تطور أهم عناصر هذا البنك خلال الفترة الزمنية (2012-2018):

الجدول رقم (02): تطور أهم عناصر بنك اسلام ماليزيا خلال الفترة (2012-2018)

(الوحدة: مليار رينجيت ماليزي)

السنوات	مجموع الأصول	مجموع الودائع	مجموع التمويلات	مجموع الأرباح بعد الزكاة والضريبة
2012	37 422 891	32 550 990	19 507 799	427 259
2013	42 811 371	37 245 002	23 740 948	485 726
2014	45 820 682	41 010 332	29 524 571	510 502
2015	49 763 719	43 556 350	34 294 690	507 262
2016	55 676 697	45 940 414	39 189 274	530 962
2017	57 742 914	46 192 910	42 113 420	566 118
2018	63 938 733	49 895 232	45 680 680	593 887

المصدر: PRESERVING VALUES ANNUAL REPORT 2016, BANK ISLAM, P:20. Sur le:

[http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/Bank-Islam\\_AR16\\_EN\\_Low.pdf](http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/Bank-Islam_AR16_EN_Low.pdf), Vu le:

20/07/2017, à 19:08.

نلاحظ من الجدول السابق أن بنك اسلام ماليزيا قد شهد تطوراً معتبراً ونموً متزايداً في مجموع أصوله من 37 مليار رينجيت ماليزي سنة 2012 إلى أكثر من 63 مليار رينجيت ماليزي سنة 2018، نفس الشيء بالنسبة لمجموع الودائع ومجموع التمويلات المقدمة التي شهدت هي الأخرى نمواً وارتفاعاً خلال نفس الفترة، والتي تدل على زيادة ثقة المتعاملين مع هذا البنك. إضافة لذلك نلاحظ أن البنك يقوم بدفع الزكاة إلى جانب الضريبة ويحقق أرباحاً معتبرة شهدت هي الأخرى تزايداً وارتفاعاً من 0.42 مليون رينجيت ماليزي سنة 2012 إلى 0.59 مليون رينجيت ماليزي سنة 2018.

إن البيانات السابقة الذكر توضح أن بنك اسلام ماليزيا في وضعية جيدة ويشهد نمواً معتبراً في نشاطاته التي تتوسع يوماً بعد يوم، وهذا ما يفسره زيادة عدد فروع هذا البنك في مختلف أنحاء ماليزيا، وزيادة عدد موظفيه. وإقبال المودعين وطالبي التمويل عليه.

2. المنتجات الإسلامية التي يقدمها بنك اسلام ماليزيا:

يقدم بنك اسلام ماليزيا العديد من المنتجات والأدوات المالية الإسلامية كغيره من البنوك الإسلامية في ماليزيا، وتقوم هذه المنتجات في الغالب على عقود البيوع والمدائيات كالتورق والبيع بثمن أجل والمرابحة. ورغم أن التورق هو محل اختلاف بين العلماء فيما يخص مشروعيته، إلا أن البنوك الإسلامية في ماليزيا تعتمد بنسب مرتفعة في تمويلاتها المقدمة على التورق مقارنة بباقي العقود والمنتجات. يمكن تتبع تطور نسبة بعض العقود والصيغ من إجمالي العقود الإسلامية المستخدمة في بنك اسلام ماليزيا خلال الفترة (2012-2018) كمايلي:

الجدول رقم (03): تطور نسبة بعض العقود من إجمالي العقود المستخدمة في بنك اسلام ماليزيا في الفترة (2012-2018)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التورق	37.8%	51.5%	62.8%	70.9%	76.8%	80.3%	83.6%
عقد البيع بثمن أجل	43.7%	37.8%	28.2%	21.6%	16.7%	13.4%	10.6%
عقد المربحة	7%	3.5%	4.8%	4.6%	4.2%	4.6%	4.5%
عقد الإجارة	1%	0.8%	0.5%	0.3%	0.3%	0.3%	0.2%
الإجارة المنتهية بالتمليك	0.2%	0.2%	0.2%	0.2%	0.2%	0.2%	0.2%

المصدر: إعداد الباحثان بناء على تقارير بنك اسلام ماليزيا لسنوات (2013، 2014، 2015، 2016، 2018)، على الروابط التالية:

- <http://www.bankislam.com.my/en/Annual%20Reports/Annual%20Report%202013%20-%20Corporate%20Book.pdf>.
- <http://www.bankislam.com.my/en/Annual%20Reports/Annual%20Report%202014%20-%20E2%80%93%20Corporate%20Book.pdf>.
- [http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/BankIslam\\_AR15\\_Low.pdf](http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/BankIslam_AR15_Low.pdf).
- [http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/Bank-Islam\\_AR16\\_EN\\_Low.pdf](http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/Bank-Islam_AR16_EN_Low.pdf).
- [http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/BI\\_IAR18\\_Eng\\_Corp\\_FINAL.pdf](http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/BI_IAR18_Eng_Corp_FINAL.pdf).

اذن كما سبق الذكر، نلاحظ من الجدول أن التورق يسيطر على تشكيلة التمويل في بنك اسلام ماليزيا، وأن نسبة استخدامه ترتفع كل سنة مقارنة بالسنة التي سبقتها، حتى أصبحت تتجاوز نسبة 83% سنة 2018. في حين مثلا أن عقد التمويل بثمن أجل قد شهدت نسبة استخدامه ضمن تشكيلة العقود المستخدمة تراجعاً سنة 2018 إلى 10.6% بعدما كانت في سنة 2017 تقدر بـ 13.4%، وفي سنة 2012 تقدر بـ 43.7%، نفس الشيء بالنسبة لعقد الإجارة الذي تراجع نسبته هو الآخر إلى 0.2% سنة 2018 بعدما كانت تقدر بـ 1% سنة 2012. أما فيما يخص عقد المربحة فإن تراجع نسبة استخدامه في السنوات الأخيرة لم تكن كبيرة مقارنة بباقي العقود

حيث سجلت قيمة 4.5% سنة 2018 بعدما كانت 4.8% سنة 2014، وبالنسبة لعقد الإجارة المنتهية بالتمليك فإن نسبة استخدامها في تشكيلة التمويل المقدمة ضلت ثابتة طيلة الفترة بقيمة 0.2%.

نلاحظ كذلك من الجدول أن عقود المشاركات غير موجودة ضمن تشكيلة التمويل المقدمة وهذا ما يعاب على بنك اسلام ماليزيا، حيث يجب عليه دعم هذه الصيغ والعقود لأن المشاركة هي أهم ما يميز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي.

### 3. التمويل حسب قطاع الأعمال في بنك اسلام ماليزيا:

يركز بنك اسلام ماليزيا في تقديم تمويلاته على ثلاث قطاعات أساسية هي: قطاع الأفراد (القطاع الإستهلاكي)، القطاع التجاري، وقطاع الشركات. وتتفاوت نسب التمويل والمبالغ المقدمة من قطاع لآخر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): التمويل حسب قطاع الأعمال في بنك اسلام ماليزيا في الفترة (2012-2018) (الوحدة: مليار رينجيت ماليزي)

السنوات	قطاع الأفراد (القطاع الإستهلاكي)	القطاع التجاري	قطاع الشركات
2012	14 696 841 (73.7%)	2 641 730 (13.2%)	2 610 484 (13.1%)
2013	18 238 353 (75.2%)	3 372 434 (13.9%)	2 631 733 (10.9%)
2014	22 357 193 (74.2%)	4 236 323 (14.1%)	3 518 196 (11.7%)
2015	25 634 474 (73.3%)	5 024 217 (14.4%)	4 301 535 (12.3%)
2016	28 959 002	5 812 174	5 101 267
2017	32 012 498 (75%)	6 231 226 (14.6%)	4 442 212 (10.4%)
2018	35 072 533 (75.5%)	6 833 484 (14.7%)	4 564 368 (9.8%)

المصدر: إعداد الباحثان بناء على تقارير بنك اسلام ماليزيا لسنوات (2013، 2014، 2015، 2016)، على الروابط التالية:

- <http://www.bankislam.com.my/en/Annual%20Reports/Annual%20Report%202013%20-%20Corporate%20Book.pdf>.
- <http://www.bankislam.com.my/en/Annual%20Reports/Annual%20Report%202014%20%E2%80%93%20Corporate%20Book.pdf>.
- [http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/BankIslam\\_AR15\\_Low.pdf](http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/BankIslam_AR15_Low.pdf).
- [http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/Bank-Islam\\_AR16\\_EN\\_Low.pdf](http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/Bank-Islam_AR16_EN_Low.pdf).

يوضح الجدول السابق أن بنك اسلام ماليزيا يتعامل بكثرة مع قطاع الأفراد (القطاع الإستهلاكي) وذلك بنسبة تتجاوز الـ 70%، أي أن التمويل من أجل الإستعمال الشخصي كسواء العقارات السكنية، والسيارات، هو الذي يطغى على عمليات التمويل المقدمة، ويستقطب العديد من المتعاملين، في حين أن القطاع التجاري وقطاع الشركات فإن نسب التمويل المقدم لهما تتراوح ما بين 10% و 14%، وهذا يعني أن التمويل من أجل الإستعمال غير الشخصي كتمويل رأس المال العامل أو شراء سلع استثمارية أو مواد أولية، أو الحصول على قروض من أجل النشاط التجاري، نسبه منخفضة جدا مقارنة بالتمويل من أجل الإستعمال الشخصي. وهذا يرجع إما لسياسة البنك المتبعة، التي تفضل التعامل أكثر مع الأفراد على حساب المؤسسات، أو لأسباب أخرى تخص أصحاب الشركات والمؤسسات طالبة التمويل.

#### 4. برنامج الأنصار لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك اسلام ماليزيا:

إن بنك اسلام ماليزيا يهدف لرفع نسب تعامل المؤسسات طالبة التمويل معه، ويسعى لتقديم المزيد من الدعم والتحفيز خصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني دائما من مشاكل التمويل. ولهذا قام باستحداث برنامج تمويلي تحفيزي لهذا النوع من المؤسسات يحمل اسم برنامج الأنصار وتحت شعار: نم مشروعك مع تمويلنا السريع والبسيط.

إن برنامج الأنصار هو برنامج تمويلي تم اطلاقه في 02 أبريل 2015 (BANK ISLAM, 2015, P: 28). وهو عبارة عن تعاون استراتيجي بين تابونج حاجي (Tabung Haji) وبنك اسلام ماليزيا، لدعم رجال الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل الضروري لرأس المال العامل و/ أو النفقات الرأسمالية. (Al-Ansar SME Financing, p: 01)

يقدم هذا البرنامج نوعين من التمويل: التمويل التجاري (التورق)، والتمويل عن طريق الإجارة ثم البيع.

— التمويل التجاري (التورق): هو منتج تمويل مصمم للأعمال والمشاريع المملوكة كلية 100% للمسلمين اليوميوترا، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجاتهم من رأس المال العامل و/أو النفقات الرأسمالية. وهو عبارة عن شراء سلعة بثمن مؤجل، ثم بيع السلعة المشتراة من قبل المشتري نقدا إلى شخص آخر غير البائع الأصلي.

يقدم هذا المنتج وفقا للمعايير التالية: (AL-ANSAR SME FINANCING, Product

Disclosure Sheet –(Tawarruq), p: 01)

- ✓ أن يستخدم هذا التسهيل التمويلي في السلع الحلال والعمليات التجارية فقط؛
- ✓ أن تكون المؤسسة تنشط في المجال التجاري لمدة سنتين على الأقل؛
- ✓ الحد الأدنى لتحقيق الأرباح سنة واحدة؛

يتم الحصول على التمويل المطلوب مستحق الدفع خلال فترة الحيازة التي وافق عليها البنك. ويتراوح مبلغ التمويل المقدم ما بين 50 000 رينجيت ماليزي و 1 000 000 رينجيت ماليزي متضمن بما في ذلك المساهمة التكافلية والرسوم القانونية. ويقدر معدل ربح البنك 4.5% سنويا ثابت طوال مدة التمويل محسوب على أساس معدل ثابت. ويعتمد هامش التمويل على مايلي:  
الجدول رقم (05): هامش التمويل لعقد التورق في بنك اسلام ماليزيا (برنامج الأنصار)

الغرض	هامش التمويل
رأس المال العامل	يصل إلى 30% من آخر مبيعاتها السنوية
تمويل العقد	80% كأقصى حد من قيمة العقد
النفقات الرأسمالية	90% من سعر شراء الأصول

المصدر: Al-Ansar SME Financing, <http://www.bankislam.com.my/home/business-banking/financing-programme/al-ansar-sme-financing>, p: 01.

– الإجارة ثم البيع: عبارة عن منتج يسمح للعميل بتأجير أصل ثم شراء هذا الأصل من البنك في نهاية مدة التأجير. حيث يضم هذا المنتج نوعين من العقود؛ العقد الأول هو عقد اجارة، والثاني هو عقد بيع. حيث في العقد الأول يقوم البنك بتأجير أحد الأصول إلى العميل بدفع ايجار متفق عليه خلال فترة معينة، وعند انتهاء فترة التأجير المتفق عليها، يدخل العميل في العقد الثاني الذي يقوم على شراء هذا الأخير للأصل المستأجر من البنك بسعر متفق عليه. يقدم هذا المنتج للعميل بنسبة 4.5% سنويا ثابتة طيلة فترة التمويل محسوبة على أساس معدل ثابت. وخلال فترة الحيازة يكون قسط الإيجار ثابتا. وهو أيضا منتج مصمم للأعمال والمشاريع المملوكة كلية 100% للمسلمين اليوميوترا، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجاتهم من النفقات الرأسمالية. (AL-ANSAR SME FINANCING, Product)

#### Disclosure Sheet – Al-Ansar Ijarah Thumma Bai-I, p: 01)

يقدم هذا المنتج وفقا للمعايير التالية:

- ✓ أن يستخدم هذا التسهيل التمويلي في السلع الحلال والعمليات التجارية فقط؛
- ✓ أن تكون المؤسسة تنشط في المجال التجاري لمدة سنتين على الأقل؛



✓ الحد الأدنى لتحقيق الأرباح سنة واحدة:

يتم الحصول على التمويل المطلوب مستحق الدفع خلال فترة الحيازة التي وافق عليها البنك. ويتراوح مبلغ التمويل المقدم ما بين 50 000 رينجيت ماليزي و 1 000 000 رينجيت ماليزي متضمن بما في ذلك المساهمة التكافلية والرسوم القانونية. ويعتمد هامش التمويل على مايلي:

الجدول رقم (06): هامش التمويل عقد الإجارة ثم البيع (برنامج الأنصار)

الغرض	هامش التمويل
التنفقات الرأسمالية	90% من سعر شراء الأصول

المصدر: AL-ANSAR SME FINANCING, Product Disclosure Sheet – Al-Ansar Ijarah Thumma Bai-I, p: 01, sur le: <http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/PDS-IjarahThummaBai-i-en.pdf>. Vu le: 20/07/2017, à 18:50.

إن برنامج الأنصار هو تجربة مميزة وحديثة موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا لتلبية حاجاتها التمويلية من رأس المال العامل والتنفقات الرأسمالية، التي تعد ضرورية لاستمرار عمل هذه المؤسسات، ونلاحظ أن بنك اسلام ماليزيا من خلال هذا البرنامج التسهيلي يحاول مد يد العون لهذا النوع من المؤسسات، في انتظار ادخال أدوات وعقود أخرى كعقود المشاركات ضمن هذا البرنامج مستقبلا والتي ستخدم فعلا الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### الخاتمة:

لقد بينت لنا الدراسة التي بين أيدينا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة، فهي تحتاج لنفس الدرجة من الإهتمام والتحفيز والدعم المادي والمعنوي، وخصوصا ما يتعلق بالتمويل المصرفي الذي يعتبر ذا أهمية كبيرة لأي نوع من المؤسسات. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهميتها الإقتصادية والإجتماعية التي تفرض على البنوك تسخير جزء من طاقتها التمويلية لخدمة هذا النوع من المؤسسات، وأيضا اتباع اجراءات أقل صرامة وأكثر مرونة في التعامل معها خصوصا في مرحلة الإنطلاق والتوسع لضمان استمرار هذه المؤسسات أطول فترة ممكنة.

وعليه فإن استحداث صيغ تمويلية ووضع برامج تحفيزية داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السياسات التي يجب أن تتبناها كل حكومة وأن تسهر على تطبيقها وتنفيذها على أكمل وجه، بالتعاون مع مختلف البنوك.

ولعل من أهم الحلول التي أضحى تستقطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو البنوك الإسلامية، بعدما أصبح التمويل الإسلامي يلقى رواجاً وقبالاً للعديد من المتعاملين وحتى من غير المسلمين، نظراً لما يتمتع به هذا النوع من التمويل من خصائص ومميزات تخدم ما تصبو إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال دراسة حالة بنك اسلام ماليزيا الذي خصص برنامجاً خاصاً لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلنا للنتائج التالية:

— المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج للمزيد من الدعم الحكومي ودعم المؤسسات المالية خصوصاً البنوك؛

— المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج لبرامج تمويلية مرنة تتلاءم مع طبيعتها وأنشطتها تختلف عن البرامج التمويلية المخصصة للمؤسسات الكبيرة؛

— التمويل الإسلامي تمويل ذو خصائص مميزة جعلت منه قبلة للعديد من المتعاملين من بينهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

— صيغ وأدوات التمويل الإسلامي ثلاثم مختلف أحجام المؤسسات ولا تقتصر على حجم معين؛

— البنوك الإسلامية تولي اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتساهم في تخفيف العراقيل التمويلية لهذه المؤسسات باستحداث برامج تمويلية خاصة بها كحالة بنك اسلام ماليزيا؛

انطلاقاً من النتائج السابقة يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

— الإبتكار والإبداع أكثر في الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية على مستوى البنوك الإسلامية لتلبية الحاجات التمويلية لمختلف أنواع المؤسسات خصوصاً الصغيرة والمتوسطة منها؛

— دراسة السوق وتقديم التحفيزات لجذب أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتعامل مع البنوك الإسلامية؛

— تخصيص برامج تمويلية خاصة فقط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما فعل بنك اسلام ماليزيا؛

المراجع:

## المراجع العربية:

1. البنوك الإسلامية تتحدّى الربا.. نجاح عالمي.. وعقبات في الجزائر (2014)، مقالة منشورة بتاريخ 2014/10/1، على موقع أخبار اليوم، على الرابط: <http://www.akhbareyoum.dz/ar/200243/200257/117227-2014-10-01-225224>، تاريخ الإطلاع: 2014/12/26، على الساعة: 10:15.
2. القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، المادة 05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، ص: 05.
3. اللبابيدي، وائل (2017)، 9.9 تريليونات الأصول المالية الإسلامية نهاية 2017، مقالة منشورة في البيان الإقتصادي، بتاريخ 09 جانفي 2017، على الرابط: [http://www.albayan.ae/economy/capital-](http://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2017-01-09-1.2820446) [markets/2017-01-09-1.2820446](http://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2017-01-09-1.2820446)، تاريخ الإطلاع: 2017/07/16، على الساعة: 19:32.
4. الموقع الرسمي لبنك اسلام ماليزيا، على الرابط: [http://www.bankislam.com.my/home/corporate-](http://www.bankislam.com.my/home/corporate-info/about-us/corporate-profile) [info/about-us/corporate-profile](http://www.bankislam.com.my/home/corporate-info/about-us/corporate-profile)، تاريخ الإطلاع: 2016/05/04، على الساعة: 15:36.
5. بنك نيجارا ماليزيا (2014)، التمويل الإسلامي المستدام والراسخ يشهد نموا في المنتجات المنظمة، 15 نوفمبر، (بتصرف). على الرابط: <http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=102&bb=uploadpdf>، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2015، على الساعة: 15:10.
6. بن لكحل، محمد أمين (2013)، دور الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.
7. محمد صلاح، عبد الفتاح (2014)، لندن تسعى لتكون المركز العالمي للتمويل الإسلامي، مقالة منشورة بتاريخ 2014/05/29، على الموقع: <http://thefaireconomy.com/article.aspx?id=57>، تاريخ الإطلاع: 2014/12/23، على الساعة: 17:34.
8. هدار، بختة (2012)، معايير السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة ليند غاز الجزائر -وحدة ورقلة)، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص: 41.

## المراجع الأجنبية:

1. **Al-Ansar SME Financing**, <http://www.bankislam.com.my/home/business-banking/financing-programme/al-ansar-sme-financing>, p: 01.
2. **AL-ANSAR SME FINANCING, Product Disclosure Sheet – Al-Ansar Business Financing-i (Tawarruq)**, p: 01. Sur le : <http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/PDS-BusinessFinancing-iTawarruq-en.pdf>. Vu le: 20/07/2017, à 18:50.
3. **AL-ANSAR SME FINANCING, Product Disclosure Sheet – Al-Ansar Ijarah Thumma Bai-I**, p: 01, sur le: <http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/PDS-IjarahThummaBai-i-en.pdf>. Vu le: 20/07/2017, à 18:50.

4. Aligning **Strengths**, BANK ISLAM, ANNUAL REPORT (2015). Sur le: [http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/BankIslam\\_AR15\\_Low.pdf](http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/BankIslam_AR15_Low.pdf). Vu le: 20/07/2017, à 19:08.
5. Berisha, G. Shiroka Pula, J. (2015). **Defining Small and Medium Enterprises: a critical review**, *Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences*, IIPCCL Publishing, Tirana-Albania, Vol 1 No 1, March.
6. **ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT (May 2017)**, Islamic Financial Services Board, <http://www.ifsb.org/docs/IFSB%20IFSI%20Stability%20Report%202017.pdf>.
7. **PRESERVING VALUES ANNUAL REPORT 2016**, BANK ISLAM. Sur le : [http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/Bank-Islam\\_AR16\\_EN\\_Low.pdf](http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/Bank-Islam_AR16_EN_Low.pdf), Vu le: 20/07/2017, à 19:08.
8. Kammer, A. Norat, M. Piñón, M and others. (April 2015). **Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options**, INTERNATIONAL MONETARY FUND.